صحيفة إيطالية: مصر خلف قضبان نظام الانقلاب

الأحد 19 يونيو 2016 11:06 م

نشرت صحيفة "بوكي سكوتشيتي" الإيطالية تقريرا؛ سلطت فيه الضوء على قصص السجناء السياسيين الذين عاشوا كل مظاهر التعسف والاضطهاد في فترة حكم الرئيس المخلوع مبارك ثم مع فترة حكم السفاح الانقلابي عبد الفتاح السيسي.

وذكرت الصحيفة في التقرير؛ أن حملةً تضمنت تجميع قصص السجناء السياسيين الذي اعتقلوا وسجنوا في مصر على يد نظامي مبارك والسيسي؛ أقيمت بغرض تسليط الضوء على سياسة النظام المصري والدكتاتورية التي يتعامل بها مع الشعب.

وأشارت الصحيفة إلى أن الاعتقال والسجن للنشطاء السياسيين شهد ارتفاعا بـ300 في المئة في فترة السيسي، مقارنة بفترة حكم مبارك. وفي المقابل، تخطط سلطة الانقلاب لإنشاء سجن مركزي جديد ضمن مشروع بناء سجون خلال ثلاث سنوات.

وقالت الصحيفة إنه بموازاة الارتفاع المفزع لعدد المعتقلين السياسيين، سعى الانقلاب إلى بناء المزيد من السجون، فارتفع عددها من 42 سجنا في 2011 إلى 53 مع الانتهاء من بناء سجن القليوبية، الذي شُرع في بنائه مؤخراً، وهذه الخطوة ليست إلا محاولةً لزيادة تعميق مظاهر القمع السياسي، كما تقول الصحيفة.

وأفاد مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، جمال عيد، أن عدد المعتقلين السياسيين ارتفع من 10 آلاف سجين في فترة حكم مبارك، ليبلغ اليوم 41 ألف سجين.

وأفادت بعض المصادر بأن عدد السجناء بلغ اليوم 60 ألفا، من بينهم 29 ألف سجين تابع لجماعة الإخوان المسلمين.

ويعتبر إحصاء الأعداد الدقيقة للسجناء في غاية الحساسية، بسبب صعوبة توصل المجتمع المدني إلى الوثائق التي لها علاقة بالاختفاء القسري.

وأشارت الصحيفة إلى أن حملة "أصوات وراء القضبان" التي أطلقتها ما يربو عن عشر منظمات لحقوق الإنسان، يوم الأربعاء الماضي، من بينها اللجنة المصرية للحقوق والحريات والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومركز نديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، وتسعى لجمع صور وقصص الآلاف من المعتقلين في مصر، ما جعل منها حملة لافتة للانتباه اليوم بعد وقت قصير من إطلاقها، خاصةً بعد نشر القصص والصور على الموقع الذي تم تخصيصه للحملة.

وطالب والدا الشاب ريجيني؛ بالإفراج الفوري عن المستشار القانوني للعائلة أحمد عبد الله، ولكن إلى الآن، بعد مرور شهرين، لم تتم الاستجابة لمطلبهما، ولا حتى في ما يخص طلب توضيح مسألة مقتل ابنهما. لكن في كلتا الحالتين تضاءل الغضب الأوروبي و تغاضى ظاهريا عن المسألة، ما زاد من ديكتاتورية النظام، وفق الصحيفة.

وقد تعددت اتهامات "النظام الديكتاتوري" ضد السجناء السياسيين، على غرار حيازة منشورات تدعو وتحرض على قلب النظام، والانتماء إلى منظمة إرهابية، والتحريض على العنف، والمشاركة في المظاهرات غير المرخصة، وغيرها. كل هذه التهم جمعها السيسي في قانون مكافحة الإرهاب.

وأضافت الصحيفة أن الهدف من إنشاء الحملة يكمن في عرض قصص الآلاف من السجناء من أرشيف الدكتاتورية والذاكرة الرقمية للتسلط العسكري.

وأوضحت الصحيفة أن عرض صور المعتقلين ستفتح الباب أمام التحليل القانوني لكل حالة لإظهار التعسف والقمع والظروف التي يعيش

على واقعها المعتقلون السياسيون؛ والتي أقل ما يقال عنها أنها غير إنسانية وتبث الرعب في نفس الإنسان، حيث يعيش المعتقلون كل يوم الإهانة والإذلال، إما في عزلة أو في زنزانة مكتظة بالسجناء، إلى جانب التعذيب ونقص الغذاء والنظافة، وعدم توفر الحماية الكافية من الحر والبرد

ولفتت الصحيفة إلى أن الكثير من المعتقلين قتلوا من دون محاكمة، وهذا الشيء يزيد الوضع مرارة، خاصةً وسط صمت رهيب من المجتمع الدولي